

ism-justice.tn

السيدة وزيرة العدل تشرف بمقر المعهد الأعلى للقضاء على انطلاق استشارة اعداد دليل حول الإيقاف التحفظي - **Institut Supérieur de la Magistrature**

3-4 minutes



بمناسبة احتفال تونس باليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب، أشرفتاليوم 26 جوان 2020 السيدة ثريا الجريبي وزيرة العدل بالمعهد الأعلى للقضاء على إفتتاح أشغال الدائرة المستبررة الأولى لانطلاق الاستشارات لإعداد دليل حول الإيقاف التحفظي وذلك بحضور المدير العام للمعهد الأعلى للقضاء ومدير مكتب تونس للمعهد الدنماركي وعدد من إطارات وزارة العدل وقضاة التحقيق وأعضاء من النيابة العمومية وممثلين عن المنظمات والجمعيات الناشطة في مجال حقوق الإنسان ومناهضة التعذيب ويندرج إعداد هذا الدليل في إطار برنامج التعاون القائم بين وزارة العدل والمعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب DIGNITY.

كانت هذه المناسبة فرصة زارت خلالها السيدة الوزيرة مقر المعهد الذي شهد أحد محطات مسيرتها المهنية كإطار مسieur وأستاذة مكونة به، كما اطلعت على سير الدروس عن بعد لفائدة الفوج 30 من الملحقين القضائيين عبر تقنية la web-conférence.



حقائق
أونلاين

تونس اليوم

12:35 2020 جوان 26

وزيرة العدل تطلق ورشات عمل لإعداد "دليل حول الإيقاف التحفظي"



حقالق أون لاين-

أعلنت وزارة العدل تريا الجريبي اليوم الجمعة 26 جوان 2020، عن انطلاق ورشات العمل لإعداد "دليل حول الإيقاف التحفظي". في كل من تونس وطبرقة وصفاقس والحمامات، وذلك بمشاركة عدد من قضاة التحقيق وممثلي النيابة العمومية وممثلي المنظمات والجمعيات الناشطة في مجال حقوق الإنسان ومناهضة التعذيب.

ويأتي هذا الاعلان بمناسبة اليوم العالمي لمساعدة ضحايا التعذيب، ولدى افتتاح الوزيرة لأشفال الملتقى الذي نظمته وزارة العدل بالتعاون مع المعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب DIGNITY.

وقد أكدت تربا الجريبي أهمية التعاون القائم بين وزارة العدل والمتحف الديماسي لمناهضة التعذيب خلال السنوات الأخيرة، والتي أفضت إلى إصدار دليل أول للتدرب على مهنة التعذيب في القانون التونسي، ودليل ثانٍ حول الإيقاف التحفظي والذي يجتمع اليوم للنقاش حوله والتباحث في شأن صياغته ثالثاً من القضاة يمثلون محاكم مختلفة قصد ضبط الإشكاليات القانونية والواقعية المطروحة وأهم الاقتراحات والتوصيات التي يمكن اعتمادها لتجاوز هذه الصعوبات وتطهير التشريع التونسي، وهو المقال.

كما أبرزت وزارة العدل مختلف المبادرات والإجراءات التي اتخذتها لتجسيد أحكام الدستور وتعزيز ضمانات احترام الضراءات وحقوق الإنسان عبر مراجعات مبنية على النصوص والتشريعات، مشيرة خاصة إلى إصدار المرسوم المتعلّق باعتماد نظام المراقبة الإلكترونيّة في المادة الجنائية، والذي يتيح اعتماد "السوّال الإلكترونيّ" من قبل المحاكم وفقاً للتقدير، إلّا أنّه في المقدمة، فإنّه يقتضي ذلك شطب مادة

ومن شأن هذا الاجراء أن يساهم بشكل واضح في التقليل من عدد المودعين بالوحدات السجنية وبمطبي فرصة أكبر للقضاء على اعتماد العقوبات البديلة والالتماع لفائدة المصادحة العامة، فعلى عين ذلك تكتسب العقوبة البديلة الصالحة عالمياً، التي تخدم المصلحة العامة، وتحفظ حقوق الموقوف.



قربياً بعد تجربة «السوار الإلكتروني»: قرباً «دليل الإيقاف التحفظي» والانطلاق في تطبيق العقوبات البديلة

بعلم نوره الهدار
27/06/2020

عدد المشاهدات 120

يعتبر اصلاح المنظومة السجنية في تونس قاعدة من قواعد الحدّ من حالات التعذيب أو سوء المعاملة داخل أماكن الاحتجاز وكذلك خطوة مهمة

للحذر من ظاهرة الاكتظاظ في السجون التونسية، في هذا الإطار وبمناسبة الاحتفال بيوم العالٰمي لمساندة ضحايا التعذيب، أعلنت وزارة العدالة وال找了 26 جوان الجاري عن انطلاق إعداد دليل حول الإيّاق التحفظي، وذلك بتنظيم ورشات عمل في كل من تونس و طبرقة وصفاقس و الحمامات، بمشاركة عدد من قضاة التحقيق وممثلين عن النيابة العمومية وممثلين عن المنظمات والجمعيات الناشطة في مجال حقوق الإنسان و مكافحة التعذيب.

وتأتي هذه الابادة في إطار التعاون بين وزارة العدل والمعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب الذي كان قد انطلق منذ سنوات وكانت ثمرته عن إصدار دليل أول للتصدي لجريمة التعذيب ثم إصدار دليل ثان حول الإيقاف التحفظي يتم النقاش حوله اليوم من أجل التباحث في شأن صياغته والعمل على ضبط الإسكلبيات القانونية والواقعية المطروحة وأهم الاقرارات والتوصيات التي يمكن اعتمادها لتجاوز هذه الصعوبات وتطوير التشريع التونسي في المجال.

وقد أوضحت وزيرة العدل بهذه المناسبة أن إحداث دليل الإيقاف التحفظي تجسيد لأحكام الدستور والمعاهدات الدولية وتعزيز صفات احترام الحريات وحقوق الإنسان، كما قامت الوزارة بتعديل الإجراءات من أجل تحسين المنظومة السجنية وإصلاحها وذلك عبر مراجعات متالية للنصوص والتشريعات. كما قالت إن «الآليات البديلة لعملية الإيقاف التحفظي مثل السوار الإلكتروني هي سعي للحفاظ على حرية الإنسان واحترامه، المنظومة القائمة لا يضر».

من جهة أخرى فقد أفاد مصدر من وزارة العدل أن الأشغال على إعداد هذا الدليل انطلقت أمس الجمعة 26 جوان الجاري من خلال سلسلة من الورشات التي تهدف إلى تجميل المقررات والنقاش حول المسألة قبل عملية الصياغة النهائية، ويهدف هذا المشروع الإصلاحي إلى الحد من الإيقافات وتعويضها بعقوبات بديلة أخرى حتى يتم التخلص من الاكتظاظ داخل السجون، علما وان وزارة العدل انطلقت منذ أشهر في تجربة السوار الإلكتروني وهي عقوبة بديلة للمساجين الذين لا يمثلون خطرا على المجتمع سواء كانوا موقوفين أو محكومين والوزارة الان بصدد صياغة واستكمال إعداد الأدوات التطبيقية المنصوص عليها في المرسوم من قبل وزارة العدل .. لكنه، جاهزة في الفقرة الرابعة الظاهرة».

جريدة المغرب | قريبا بعد تجربة «السوار الإلكتروني»: قريبا «دليل الإيقاف التح

بلغة الأرقام تقلصت نسبة الاكتظاظ داخل السجون التونسية في الفترة الأخيرة من قرابة 24 ألف سجين إلى حوالي 18 ألف سجين ثلثان من الموقوفين تمنعوا بالعفو الخاص لرئيس الجمهورية في مارس وبداية أبريل المغتصبين والحقيقة بالسراج الشرطي لوريرة العدل والإفراج المؤقت من قبل قضاة التحقيق تقريبا شمل أكثر من 5 آلاف ونحن بصدد البحث عن إصدار المرسوم المتعلق باعتماد نظام المراقبة الإلكترونية في المادة الجزائية وتحت على أليات وتصورات أخرى للتطبيق من عدد الموقوفين وهو هدف الدليل واعتماد الآيات قانونية جديدة يقع استبطاطها في إطار التشاور بين القضاة وتحاور ما قد يطرح من صعوبات عملية وواقعيه في المجال ليكون التطبيق سلسا فيما بعد».

في ذات السياق قالت وزيرة العدل إن «إصدار المرسوم المتعلق باعتماد نظام المراقبة الإلكترونية في المادة الجزائية، والذي يتيح اعتماد السوار الإلكتروني من قبل المحاكم وقضايا التحقق لفائدة المودعين سواء أكانتوا محكومين أو موقوفين وفق شروط محددة، من شأنه أن يساهم بشكل واضح في التطبيق من عدد المودعين بالوحدات السجنية ويعطي فرصة أكبر للقضاة لاعتماد العقوبات البديلة و العمل لفائدة المصلحة العامة، فضلا عن هزيم تكريس مختلف الآيات الإصلاح والتاهيل التي تتواхدا المنظومة السجنية بأكبر قدر ممكن».

المشاركة في هذا المقال



مشاركة

universnews.tn

نحو مراجعة الإيقاف التحفظي... - الوسط نيوز

الوسط نيوز

2 minutes



لدى افتتاحها لأشغال الملتقى الذي نظمته وزارة العدل بالتعاون مع المعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب DIGNITY، بالمعهد الأعلى للقضاء، أعلنت وزيرة العدل ثريا الجريبي، صباح اليوم الجمعة 26 جوان 2020، انطلاق ورشات العمل لإعداد "دليل حول الإيقاف التحفظي"، في كل من تونس و طبرقة و صفاقس و الحمامات، و ذلك بمشاركة عدد من قضاة التحقيق و ممثلي النيابة العمومية و ممثلي عن المنظمات و الجمعيات الناشطة في مجال حقوق الإنسان و مناهضة التعذيب.

و تم خلال الاجتماع اليوم للنقاش من طرف ثلاثة من القضاة يمثلون محاكم مختلفة ضبط الإشكاليات القانونية والواقعية المطروحة و أهم الاقتراحات والتوصيات التي يمكن اعتمادها لتجاوز هذه الصعوبات و تطوير التشريع التونسي في المجال الإيقاف التحفظي .

١٥

"وزارة العدل: نحو إعداد "دليل حول الإيقاف التحفظي"

5-6 minutes

1. الصفحة الرئيسية

2. وطنية

3. "وزارة العدل: نحو إعداد "دليل حول الإيقاف التحفظي"

تاريخ النشر : 2020/06/26 - 12:52



بمناسبة اليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب، أعلنت وزيرة العدل ثريا الجريبي صباح اليوم لدى افتتاحها لأشغال الملتقى الذي نظمته وزارة العدل بالتعاون مع المعهد الدنماركي لمناهضة بالمعهد الأعلى للقضاء، انطلاقاً ورشات العمل لإعداد "دليل حول ، DIGNITY ، التعذيب الإيقاف التحفظي" ، في كل من تونس و طبرقة وصفاقس والحمامات، وذلك بمشاركة عدد من قضاة التحقيق وممثلي النيابة العمومية وممثلين عن المنظمات والجمعيات الناشطة في مجال حقوق الإنسان ومناهضة التعذيب.

وقد أكدت وزيرة العدل على أهمية التعاون القائم بين وزارة العدل والمعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب خلال السنوات الأخيرة أسفرت عن إصدار دليل أول للتصدي لجريمة التعذيب في القانون التونسي و دليل ثاني حول الإيقاف التحفظي يجتمع اليوم للنقاش حوله و الباحث في شأن صياغته ثلاثة من القضاة و ممثلون محاكم مختلفة يشاركون في ورشات عمل قصد ضبط الإشكاليات القانونية والواقعية المطروحة وأهم الاقتراحات والتوصيات التي يمكن اعتمادها لتجاوز هذه المصعوبات و تطوير التشريع التونسي في المجال.

كما أبرزت وزيرة العدل مختلف المبادرات والإجراءات التي مافتنت تتخذها وزارة العدل لتجسيد أحکام الدستور و تعزيز ضمانات احترام الحريات وحقوق الإنسان عبر مراجعات متتالية للنصوص والتشريعات، مشيرة خاصة إلى إصدار المرسوم المتعلق باعتماد نظام المراقبة الإلكترونية في المادة الجزائية، والذي يتيح اعتماد "السوار الإلكتروني" من قبل المحاكم وقضاعة التحقيق لفائدة المودعين سواء كانوا محكمين أو موقوفين وفق شروط محددة، بما من شأنه أن يساعده بشكل واضح في التقليص من عدد المودعين بالوحدات السجنية ويعطي فرصة أكبر للقضاة لاعتماد العقوبات البديلة و العمل لفائدة المصلحة العامة، فضلاً عن مزيد تكريس مختلف آليات الإصلاح والتأهيل التي تتواхدا المنظومة الجنائية بأكبر قدر ممكن.

نشر على الصباح نيوز | Assabah News (<http://www.assabahnews.tn>)

ال ORIGINAL > بمناسبة اليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب : وزيرة العدل تعلن إطلاق ورشات عمل لإعداد " دليل حول الإيقاف التحفظي "

بمناسبة اليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب : وزيرة العدل تعلن إطلاق ورشات عمل لإعداد " دليل حول الإيقاف التحفظي "

الجمعة 26 جوان 2020 12:53



بمناسبة اليوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب، أعلنت وزيرة العدل السيدة ثريا الجريبي صباح اليوم لدى افتتاحها لأشغال الملتقى الذي نظمته وزارة العدل بالتعاون مع المعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب DIGNITY، بالمعهد الأعلى للقضاء، انطلاق ورشات العمل لإعداد " دليل حول الإيقاف التحفظي"، في كل من تونس و طبرقة وصفاقس والحمامات، وذلك بمشاركة عدد من قضاة التحقيق وممثلين لليبة العمومية وممثلين عن المنظمات والجمعيات الناشطة في مجال حقوق الإنسان ومناهضة التعذيب.

وقد أكدت وزيرة العدل على أهمية التعاون القائم بين وزارة العدل والمعهد الدنماركي لضمانة التعذيب خلال السنوات الأخيرة أسفرت عن إصدار دليل أول للتصدي لجريمة التعذيب في القانون التونسي و دليل ثاني حول الإيقاف التحفظي يجتمع اليوم للقاء حوله و الشاحث في شأن صياغته لفائدة المحاكم مختلفة بشاركون في ورشات عمل قدص ضبط الإشكاليات القانونية والواقعية المطروحة وأهم الاقتراحات والتوصيات التي يمكن اعتمادها لتجاوز هذه الصعوبات و تطوير التشريع التونسي في المجال.

كما أبرزت وزيرة العدل مختلف المبادرات والإجراءات التي مافتت تحذفها وزارة العدل لنجدية أحكام المستور و تعزيز ضمانات احترام الحريات وحقوق الإنسان عبر مراجعات متالية للنصوص و التشريعات، شديدة خاصة إلى إصدار المرسوم المتعلق باعتماد نظام العراقة الإلكترونية في المادة الجنائية، والتي يتيح اعتماد "السوار الإلكتروني" من قبل المحاكم وقضاة التحقيق لفائدة المودعين سواء كانوا محکومين أو موقوفين وفق شروط محددة، بما من شأنه أن يساهم بشكل واضح في التقليص من عدد المودعين بالوحدات السجنية ويعطي فرصة أكبر للقضاة لاعتماد المقويات البديلة و العمل لفائدة المصلحة العامة، فضلا عن مرصد تكرس مختلف آليات الإصلاح والتأهيل التي تتوخاها المنظومة السجنية بأكبر قدر ممكن.

Source URL: <http://www.assabahnews.tn/article/244302/%D8%A8%D9%85%D3%86%D8%A7%D8%B3%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%8B%D8%A7%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A-%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%86%D8%AF%D8%A9-%D8%B6%D8%AD%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%89%D8%80%D9%8A%D8%A8-%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AF%D9%84-%D8%AA%D8%89%D9%84%D9%86-%D8%A5%D8%8B%D8%89%D8%AF%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D9%88%D8%B1%D8%84%D8%A7%D8%AA-%D8%89%D9%85%D9%84-%D9%84%D8%A5%D8%89%D8%AF%D8%A7%D8%AF?fbclid=IwAR1uTkmMcp0rksq21TYR-XCNv6GzJuS4-D0008sTyslUvnosKdgJncw3Kh4>

وزيرة العدل تعلن إطلاق ورشات عمل لإعداد «دليل الإيقاف التحفظي»



جانب من الملتقى

لتجسيد أحكام الدستور وتعزيز ضمانات احترام الحريات وحقوق الإنسان عبر مراجعات متتالية للنصوص والتشريعات، مشيرة خاصة إلى إصدار المرسوم المتعلق باعتماد نظام المراقبة الإلكترونية في السادة الجزائية، والذي يتبع اعتماد «السوار الإلكتروني» من قبل المحاكم وقضاء التحقيق لفائدة المودعين سواء كانوا محكومين أو موقوفين وفق شروط محددة، بما من شأنه أن يساهم بشكل واضح في التقليص من عدد المودعين بالوحدات السجنية ويعطي فرصة أكبر للقضاة لاعتماد العقوبات البديلة والعمل لفائدة المصلحة العامة، فضلا عن مزيد تكرييس مختلف آليات الإصلاح والتأهيل التي تتواхها المنظومة السجنية بأكبر قدر ممكن.

تونس - الصباح

أعلنت صباح أمس وزيرة العدل تريزا الجريبي لدى افتتاحها لأنشغال الملتقى الذي نظمته وزارة العدل بالتعاون مع المعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب DIGNITY (بمناسبة اليوم العالمي لمساعدة ضحايا التعذيب) بالمعهد الأعمالي للقضاء، انطلاق ورشات العمل لإعداد «دليل حول الإيقاف التحفظي»، في كل من تونس وطربرقة وصفاقس والحمامات، وذلك بمشاركة عدد من قضاة التحقيق وممثلين عن النيابة العمومية وممثلي عن المنظمات والجمعيات الناشطة في مجال حقوق الإنسان ومناهضة التعذيب.

وقد أكدت الوزيرة على أهمية التعاون القائم بين وزارة العدل والمعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب خلال السنوات الأخيرة أسفرت عن إصدار دليل أول للتصدي لجريمة التعذيب في القانون التونسي ودليل ثان حول الإيقاف التحفظي اجتمع أمس للنقاش حوله والباحث في شأن صياغته ثلاثة من القضاة يمثلون محاكم مختلفة يشاركون في ورشات عمل قصد ضبط الإشكاليات القانونية والواقعية المطروحة وأهم الاقتراحات والتوصيات التي يمكن اعتمادها لتجاوز هذه الصعوبات وتطوير التشريع التونسي في المجال.

كما أبرزت وزيرة العدل مختلف المبادرات والإجراءات التي مافتنت تتخذها وزارة العدل

بالشراكة مع المعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب

نحو إعداد «دليل حول الإيقاف التحفظي»

بمناسبة اليوم العالمي لساندة ضحايا التعذيب، أعلنت وزارة العدل ثريا الجريبي صباح أمس لدى افتتاحها أشغال الملتقى الذي نظمته وزارة العدل بالتعاون مع المعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب DIGNITY بعنوان «إعداد دليل حول الإيقاف التحفظي».

وزيرة العدل

ثريا الجريبي

**الجريبي لا تخول لي
الاطلاع على أعماله**

تعليقًا على البقية التي كشف عنها النائب عن ائتلاف الكرامة ماهر زيد وقال إنها مراسلة «تبين أن عازمي الجريبي وزير العدل السابق وشقيق وزيرة العدل الحالية ثريا الجريبي هو محامي جمجم الشركات التي يملكها الفخفاخ». ردت وزيرة أن شقيقها (غازوي) شخصية وطنية وهو يمارس حالياً مهمة المحاماة وهو ملزم بواجب التحفظ و السر المهني ولا يدخل لها في عمله مشددة على أن علاقة القرابة التي تربطها به لا تخول لها الاطلاع على سير أعماله.

العربية وهو برنامج ممول من وزارة الخارجية الدنماركية ضمناً في العمل مع وزارة العدل بتونس ببداية 2015 وقد قدم أطلق أول دليل للوقاية من التعذيب والوسوف على دور القضاة في ذلك وحالياً يتم بحسب أطلق الدليل الثاني المتعلق بالإيقاف التحفظي وستكون وربات العمل في كل من تونس وملفقة وصفاقس والحمامات، وذلك بمشاركة عدد من قضاة التحقيق وممثلين للنيابة العمومية وممثلين عن المنظمات والجمعيات الناشطة في مجال حقوق الإنسان ومناهضة التعذيب وستقتصر بتحديد التوصيات التي من شأنها تحسين مستوى الدليل.



وزيرة العدل و مدير مكتب تونس للمعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب

سواء كانوا محكومين أو متوفين وفق شروط معينة. فرصة أكبر للقضاء على انتهاك العقوبات البديلة والعمل لفائدة المصلحة العامة، وأوضحت أن هذا التوسيع من شأنه أن يساهم بشكل واضح في التقليص من عدد المودعين بالوحدات السجنية ويعطي فرصة أكبر للقضاة لاتخاذ المقويات السجنية بأكبر قدر ممكن. وذكرت الجريبي بمختلف المدارس والإجراءات التي منعت تنفذها وزارة العدل لتحسين أحكام الدستور وتعزيز ضمانات احترام الحريات وحقوق الإنسان عبر مراجعتها متتابلة للنصوص والتشريعات، مشيرة خاصة إلى إصدار المرسوم المتعلق باعتماد نظام المراقبة الإلكترونية في المادة الجزائية، والذي يتيح اعتماد «السوار الإلكتروني» من قبل المحاكم وقضاء التحقيق لفائدة المودعين سواء كانوا محكومين أو متوفين وفق شروط معينة، بما من شأنه أن يساهم بشكل واضح في التقليص من عدد

من جانبها أشار الكسندر إدمون مدير مكتب تونس للمعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب في تصريح لـ«الشروق» إن المعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب بما عمله بتونس منذ 2012 وهو ضمن برنامج التعاون بين الدنمارك والدول

تونس - الشروق : أيمان بن عزيزة وأكملت وزيرة العدل على أهمية التعاون القائم بين وزارة العدل والمعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب خلال السنوات الأخيرة أسفت عن إصدار دليل أول للنصدي لجريمة التعذيب في القائنين التونسي و دليل شأن حول الإيقاف التحفظي يتم عرضه على عدد من النساة القضاة من محاكم مختلفة للنقاش حوله و التباحث في شأن صياغته حيث سيشاركين في ورشات عمل تحدد ضبط الإشكاليات القانونية والواقعية المطروحة وأهم الاقتراحات والتوصيات التي يمكن اعتمادها لتجاوز هذه الصعوبات و تطوير التشريع التونسي في المجال.

كما أسررت وزيرة العدل مختلف المدارس والإجراءات التي منعت تنفذها وزارة العدل لتجسيد أحكام الدستور و تزيل ضمانات احترام الحريات وحقوق الإنسان عبر مراجعتها متتابلة للنصوص والتشريعات، مشيرة خاصة إلى إصدار المرسوم المتعلق باعتماد نظام المراقبة الإلكترونية في المادة الجزائية، والذي يتيح اعتماد «السوار الإلكتروني» من قبل المحاكم وقضاء التحقيق لفائدة المودعين سواء كانوا محكومين أو متوفين وفق شروط معينة، بما من شأنه أن يساهم بشكل واضح في التقليص من عدد

قريباً بعد تجربة «السوار الإلكتروني»:

قريباً «دليل الإيقاف التحفظي» والانطلاق في تطبيق العقوبات البديلة

نورة المدار



استئنافها في إطار التشاور بين القضاة وتجازن ما قد يطرح من صعوبات عملية وواقعية في المجال ليكون التطبيق سلساً فيما بعد.

في ذات السياق قالت وزيرة العدل إن «إصدار المرسوم المنتعلق باعتماد نظام المراقبة الإلكترونية في المادة الجزائية، والذي يتبع اعتماد السوار الإلكتروني» من قبل من شأنه أن يساهم شكلاً وافياً في التحقيق من معدود المدعين في مارس وبداية أبريل المنقضيين أو موقوفين وفق شروط محددة.

وأستكمال إعداد الأدوات التطبيقية البديلة لعملية الإيقاف التحفظي من قبل وزارة العدل.. لتكون جاهزة في الفترة القريبة القادمة».

بلغة أخرى فقد أفاد مصدر الاتصال داخل السجون التونسية في الفترة الأخيرة من قرابة 24 ألف سجين ثنان من الموقوفين تمتعوا بالغواص الخاص لرئيس الجمهورية في مارس وبداية أبريل المنقضيين والبقاء بالسراح الشرطي لوزيرة العدل والإفراج المؤقت من قبل قضاة التحقيق تقريباً شمل أكثر من 5 آلاف ونحن بصدده البحث عن إصدار المرسوم المتعلق باعتماد نظام المراقبة الإلكترونية في المادة الجزائية وبحث على الاليات وتصورات أخرى للتقليل من عدد الموقوفين وهو هدف الدليل وأعتماد الاليات قانونية جديدة يقع

البيئة لعملية الإيقاف التحفظي من قبل وزارتي حقوق الإنسان ولتطوير المنظومة القانونية للبلاد».

من جهة أخرى فقد أفاد مصدر من وزارة العدل أن الاشتغال على إعداد هذا الدليل انطلقت أمس الجمعة 26 جوان الجاري من خلال سلسلة من الورشات التي تهدف إلى تجميع المقترنات والنقاش حول المسألة قبل عملية المياغة النهائية. ويهدف هذا المشروع الإصلاحي إلى الحد من الإيقافات وتعويضها بعقوبات بديلة أخرى حتى يتم التخلص من الاتصال داخل السجون، علماً وأن وزارة العدل انطلقت منذ أشهر في تجربة السوار الإلكتروني وهي عقوبة بدائلة للمتساجين الذين لا يمثلون خطراً على المجتمع سواء كانوا موقوفين أو محكومين والوزارة الآن بقصد صياغة

يعتبر إصلاح المنظومة السجنية في تونس قاعدة من قواعد الحد من حالات التعذيب أو سوء المعاملة داخل أماكن الاحتجاز وكذلك خطوة مهمة للحد من ظاهرة الاتصال داخل السجون التونسية. في هذا الإطار وبمناسبة الاحتفال بيوم العالمي لمساندة ضحايا التعذيب، أعلنت وزيرة العدل تريا الجريبي أمس الجمعة 26 جوان الجاري عن انطلاق إعداد «دليل حول الإيقاف التحفظي»، وذلك بت تنظيم ورشات عمل في كل من تونس و طبرقة وصفاقس و الحمامات، بمشاركة عدد من قضاة التحقيق وممثلين النيابة العمومية وممثلين من المنظمات والجمعيات الناشطة في مجال حقوق الإنسان ومناهضة التعذيب.

وتاتي هذه المبادرة في إطار التعاون بين وزارة العدل والمهدى المنماركي لمناهضة التعذيب الذي

كان قد انطلق منذ سنوات وكانت شرطته عن إصدار دليل أول للتصدي لجريمة التعذيب تم إصدار دليل ثان حول الإيقاف التحفظي يتم النقاش حوله اليوم من أجل التباحث في شأن صياغته والمصل على ضبط الإشكاليات القانونية والواقعية المطروحة وأهم الاقتراحات والتوصيات التي يمكن اعتمادها لتجاوز هذه الصعوبات وتطوير التشريع التونسي في المجال.

وقد أوضحت وزيرة العدل بهذه المناسبة أن إحداث دليل الإيقاف التحفظي تجسيد لاحكام الدستور وللمعايير الدولية وتعزيز ضمانات احترام الحريات وحقوق الإنسان، كما قامت الوزارة بعديد الإجراءات من أجل تحسين المنظومة السجنية وإصلاحها وذلك عبر مراجعات متتالية للنوسوص والتشريعات. كما قالت إن «الآليات